مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (13) /العدد (1)، جوان 2026، ص.ص:186-194

عنف الفروع ضد الأصول في المجتمع الجزائري وعوامله الاجتماعية

Violence of branches against roots in Algerian society and its social factors.

غوالم أمينة*

جامعة يحي فارس، المدية، ghoualemamina20@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/04/29 تاريخ القبول:2026/06/10 تاريخ النشر :2026/06/30

ملخص:

يُمثل تنامي ظاهرة اعتداء الأبناء على الآباء (الفروع ضد الأصول) مستجداً اجتماعياً نسبياً في النسيج المجتمعي الجزائري. وتتعدد تجليات هذه الظاهرة لتشمل المضايقات اللفظية، والتجاهل، والحرمان من الموارد المادية، وصولاً إلى التعرض الجسدي المباشر لكبار السن والوالدين، وهي ممارسات تصطدم تماماً مع الموروث الثقافي والديني الذي يرسخ قيمة البر والإجلال للكبار. وقد أسهمت المتغيرات الاقتصادية والضغوط المعيشية كالبطالة، فضلاً عن تآكل السلطة الأبوية التقليدية، في تفاقم هذا النزوع. كما أن تفكك العلاقات الأسرية وتراجع جودة التربية في المراحل العمرية المبكرة جعلا فئة من الشباب عرضة لتبني أنماط سلوكية عدوانية. ولحماية البنية الأسرية، تبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز المنظومة الأخلاقية، وتنمية الوعي المجتمعي، وتطبيق تشريعات رادعة، مع إشراك المؤسسات الدينية والاجتماعية لتعزيز قيم التكافل والاحترام المتبادل بين الأجيال .

الكلمات المفتاحية: العنف، الفروع، الأصول، العوامل الاجتماعية.

ترميز JEL: Z13 ,J12, J13, K42

Abstract:

The phenomenon of offspring assaulting their parents is a relatively emerging social issue in the Algerian social fabric. Its manifestations vary, ranging from verbal harassment and neglect to material deprivation and direct physical abuse against the elderly and parents. Such practices fundamentally contradict the deeply rooted cultural and religious heritage that venerates elders. Economic variables, living pressures such as unemployment, and the erosion of traditional paternal authority have significantly contributed to the exacerbation of this trend. Furthermore, the disintegration of family bonds and the decline in the quality of early childhood education have rendered a segment of youth vulnerable to adopting aggressive behavioral patterns. To safeguard the family structure, there is an urgent need to bolster moral values, raise societal awareness, enforce deterrent legislation, and engage religious and social institutions to promote values of solidarity and mutual respect across generations.

Keywords: violence, branches, origins, social factors.

JEL Classification Codes: Z13, J12, J13, K42

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تُعد المؤسسة الأسرية بمثابة الرحم الاجتماعي الأول الذي يتحول فيه الكائن البيولوجي إلى كيان اجتماعي فاعل، فهي المحضن الأساسي الذي يكتسب من خلاله الفرد مخزونه من العادات والتقاليد والاتجاهات التي تيسر اندماجه وتفاعله مع محيطه، وبالتالي، تضطلع الأسرة بمهمة جوهرية في صياغة البنية المجتمعية وتعزيز تماسكها وضبط سلوك الأفراد وفق الأدوار المرسخة ثقافياً، غير أن الهيكلية الأسرية ووظائفها وقيمها لم تسلم من الديناميكية التاريخية، بل شهدت تحولات جوهرية.

وتعد الأسرة الجزائرية نموذجاً بارزاً لهذا التغير، فقد أفرزت موجات التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة، ودخول المرأة لسوق العمل، وثورة الاتصالات والميديا، تحولاً هيكلياً من النمط الممتد إلى الأسرة النووية. هذا التحول أفرز بدوره خللاً وظيفياً طغت عليه الفردانية، وتراجعت معه الهيمنة التقليدية للأب، وفي ظل هذه المتغيرات، تآكلت المكانة الاعتبارية للآباء والأجداد، ليجدوا أنفسهم فريسة لممارسات عدوانية من قبل نسلهم. ويرجع هذا المنحى السلبي إلى قصور الأداء التربوي داخل البيت، وغياب قنوات الحوار الفعال، فضلاً عن الانحراف في عملية التنشئة الاجتماعية كالتتابع للعقوبات البدنية، لقد تحولت مسألة الاعتداء على الكبار إلى إشكالية مجتمعية بالغة الخطورة تستشري في الواقع الجزائري. وتؤكد الاستقراءات السوسيولوجية الحديثة تنوع أشكال هذا العنف، والذي يتدرج من الإيذاء الجسدي المتمثل في حرمان الوالدين من الأساسيات، مروراً بالعنف النفسي المتمثل في الإقصاء والمساس بالكرامة.

2. مفهوم العنف والمفاهيم المرتبطة به:

1.2. مفهوم العنف: يُعرّف العنف لغوياً واصطلاحياً بوصفه توظيفاً مقصوداً للقوة (سواء كانت مادية، لفظية، أو معنوية) تستهدف الذات أو الغير (رشاد علي عبد العزيز موسى وزينب بنت محمد زين العابث، 2009، صفحة 64)، بما يترتب عليه إلحاق أضرار ملموسة أو نفسية أو اجتماعية، مما يجعله من أخطر الظواهر المزعزعة لاستقرار المجتمعات، كما يمكن النظر إليه على أنه كل فعل إيجابي أو سلبي (كالإهمال المتعمد) ينتج عنه أذى مباشر أو غير مباشر للطرف الآخر.

2.2. بعض المفاهيم المرتبطة به:

1.2.2. العدوان: يُنظر إلى العدوان بوصفه طيفاً واسعاً من السلوكيات (غادة شحاتة، 2012، صفحة 21) تبدأ من المضايقة البسيطة وتصل إلى التعرض المباشر للآخرين، وهو سلوك هادف يسعى الفرد من خلاله لإيقاع الأذى المادي أو المعنوي بشخص آخر رغماً عنه. ورغم التداخل بين المفهومين، إلا أن العنف يُمثل الحالة المتطرفة والمتأصلة للسلوك العدواني، فبينما يتسم العدوان بالعمومية ويتضمن أبعاداً لفظية وبدنية وقد يكون إيجابياً، نجد أن العنف يمثل حالة خاصة يرتبط بالتنفيذ الفعلي للقوة أو التهديد بها، وبالتالي، كل فعل عنيف هو عدوان بالضرورة، لكن ليس كل عدوان يتخذ شكلاً عنيفاً.

2.2.2. القوة: تُشير القوة إلى القدرة المجردة على التأثير في سلوكيات الآخرين (علي بن عبد الرحمان الشهري، 2003، صفحة 42) وفرض النفوذ عليهم عبر آليات محددة، وفي السياق السوسيولوجي، يرى "ماكس فيبر" أن القوة تتجسد في الإمكانية المتاحة لفرد ما لتحقيق أهدافه ضمن علاقة اجتماعية معينة، حتى في ظل وجود مقاومة من الطرف الآخر. وخلصاً إلى ذلك، ليس كل ممارسة للقوة تعد عنفاً؛ فاستخدام القوة لأهداف مشروعة كرفع الظلم لا يندرج تحت مفهوم العنف، في حين يتحول توظيف القوة لإلحاق الضرر بالآخرين إلى ممارسة عنفية صريحة.

3.2.2. الاعتداء: وفقاً لـ "أندرسون بوشمان" (عادي سليمان العبيدي، 2015، صفحة 21) يرتبط الاعتداء بالعنف بشكل جزئي؛ إذ أن كل فعل عنيف يُعد اعتداء، لكن ليس كل اعتداء يصل لدرجة العنف، ويستقطب العنف الانتباه بسبب النتائج القصوى التي يفرزها كالقتل أو الإيذاء البالغ، ويمكن أن يتجه نحو الغير أو نحو الذات، وغالباً ما يتخذ الأفراد ذوو الميول العنيفة من الاعتداءات المتكررة أسلوباً حياتياً لهم.

4.2.2. الغضب: يُصنف الغضب كحالة انفعالية سلبية (أحمد أوزي، 2014، صفحة 16) تتولد عنها رغبة جارفة في التخريب والإيذاء. وعندما يسيطر هذا الانفعال على الفرد، فإنه يفقد قدرته على احتواء التوتر، مما يدفعه لتفريغ هذه الشحنات عبر قنوات عنيفة موجهة للمصدر المثير، ولذلك، يُعد الغضب المحرك الخفي والدرجة القصوى المفسرة لانفجار السلوك العنيف.

5.2.2. الإساءة: تُعد الإساءة لفظة ذات دلالة مقاربة للعنف(عزت سيد إسماعيل، 1988، صفحة 119)، وتجسد كل تصرف مشين يلحق ضرراً مادياً أو معنوياً بالضحية، وهي تتدرج لتصل إلى مرحلة الجريمة إذا اكتملت عناصرها القانونية، وتتنوع صورها بين الجسدي (كالضرب) والمعنوي (كالاحتقار وتكميم الأفكار)، ويضيف كل من "جيلاس" و"كورنيل" بُعداً أكثر شمولية بالنظر للإساءة بوصفها ممارسة إكراهية تهدف لإجبار الطرف الآخر على القيام أو الامتناع عن فعل ما، وهي سلوكيات سالبة تنتهك الكرامة الإنسانية وتفرز اضطرابات نفسية وتساهم في تفكيك النسيج المجتمعي، مما يجعل مواجهتها مسؤولية تتطلب تضافر التشريعات الرادعة والتربية السليمة.

3. أنماط العنف:

1.3. العنف الفردي: يتجسد هذا النمط كنتيجة مباشرة لسمات الفاعل الشخصية (عاطف عدلي العبد عبيد، 1999، صفحة 263) التي تجعله عرضة للانزلاق نحو العدوانية متى ما توفرت البنية المواتية، ويضم هذا التصنيف المتطرفين ومن يسعون لتحقيق مطالبهم عبر بث الرعب .

2.3. العنف الجماعي: يختلف سلوك الفرد في إطار التجمعات البشرية عن حالته الفردية (رياض عبد العزيز الهادي، 1991، صفحة 133)، حيث تتشكل "روح جماعية" تعلو على الإرادة الفردية، ويجد الفرد في العنف الجماعي مخرجاً لإشباع رغباته، أو للتعبير عن ضغوطاته والدفاع عن مكانته.

3.3. العنف المعنوي: يستهدف هذا النمط الجانب السيكولوجي للفرد كإحساسه بالأمن، والكرامة، والتوازن الداخلي عبر آليات غير مباشرة كممارسة الضغوط القمعية، ويُصنف ضمن العنف الاضطهادي .

4.3. العنف الشفوي: يتجسد في إطلاق التعابير البذيئة أو التلويح بالتهديد دون تنفيذ مادي فوري، وغالباً ما يمهد هذا النوع للاعتداء الجسدي لاحقاً.

5.3. الشغب أو العنف المؤقت: ينبثق هذا الشكل كردة فعل انفجارية لتراكمات من التذمر، مما يؤدي إلى فوضى مؤقتة تتمثل في حوادث متفرقة.

6.3. العنف السياسي: يجد هذا النمط تفسيره في هيمنة السلطة واستلاب ثمار عمل الأفراد، واستعلاء النخبة الحاكمة، مما يفرز بنية عنيفة قائمة على الصراع الطبقي.

4. أسباب حدوث العنف:

1.4. أسباب ثقافية: تمثل الثقافة الإطار المرجعي للانتماء، ورفض معايير وموروثات جماعة ما يُعد شكلاً من أشكال العنف المبطن، فالعنف يظهر كلما تعرضت القيم الكلية لجماعة ما لعملية قمع أو إقصاء من قبل طرف آخر.

2.4. أسباب اجتماعية: تمارس البنية المجتمعية أشكالاً من الإكراه على الأفراد، وفي هذا السياق، يرى "جان جاك روسو" أن المؤسسات الناجحة هي التي توازن بين الطبيعة البشرية والوجود الاجتماعي. وعندما تفشل هذه المؤسسات في تحقيق هذا التوازن، يولد لدى الفرد شعور بالنقص، يعوضه إما بالانكفاء أو بمحاولة فرض السيطرة عبر سلوكيات منحرفة كالشتم والاعتداء .

3.4. أسباب سياسية: ارتبط التاريخ البشري بنزاعات السلطة، حيث يُنظر للعنف في بعض الأطروحات بوصفه المؤسس الفعلي للبنى السياسية وموزع للقوة، والذي غالباً ما يُوظف لخدمة مصالح طبقية تستلب حقوق الأفراد.

4.4. أسباب نفسية: تتفق معظم التفسيرات النفسية على إرجاع أسباب العنف إلى الدوافع الغريزية الكامنة في الطبيعة البشرية .

5.4. أسباب اقتصادية: تفرز المجتمعات الرأسمالية الحديثة ثقافة المنافسة الشرسة التي تقوض الثقة المتبادلة وتزرع القلق، مما يحرم الأفراد من الشعور بالأمان ويجعلهم أكثر قابلية لتبني السلوكيات العدوانية.

5. مفهوم الأصول والفروع في المجتمع الجزائري:

1.5. الأصول: يمثل هذا المفهوم الآباء والأجداد (الجيل السابق) (فريق من الاختصاصين، 1993، صفحة 38)، الذين تستمد مكانتهم من المرجعية الدينية الإسلامية التي تُعلي من قيمة البر. تاريخياً، شكلوا السلطة المعنوية في إطار الأسرة الممتدة، يسنون القواعد ويحفظون التقاليد، وكانوا ضامناً للتماسك الاجتماعي .

2.5. الفروع: يُقصد بهم الأبناء والأحفاد (الجيل اللاحق)، الامتداد الطبيعي للنسق العائلي وحملة مستقبله. في النموذج الكلاسيكي، كانت علاقتهم بالأصول تقوم على الالتزام بالطاعة المطلقة في مقابل الحماية والرعاية، غير أن التحولات المعاصرة منحتهم استقلالية أكبر في صناعة القرار .

3.5. العلاقة بين الأصول والفروع في السياق الجزائري: اتسمت هذه العلاقة تاريخياً بالتكافل المتبادل، حيث تبادل الأصول الخبرة والفروع الدعم. لكن الموجات التحديثية (التمدن، العولمة) أدت إلى تقلص نفوذ الآباء وبروز صراعات جيلية، ورغم استمرار التقدير الرمزي للأصول في الخطاب العام، إلا أنهم يعانون واقعياً من حالات الإقصاء أو التعرض للعنف.

6. أسباب ممارسة الفروع العنف ضد الأصول في المجتمع الجزائري:

1.6. الفقر والبطالة: يمثل العجز الاقتصادي دافعاً مباشراً ونفسياً للانحراف أصولهم (فتوح عبد الله الشاذلي، 2002، صفحة 261)، فالفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية يولد حالة من الإحباط والضغط النفسي قد تدفع الابن لاستخدام العنف كوسيلة لفرض مطالبه أو التعبير عن أزمته.

2.6. الإدمان على المخدرات وشرب الكحول: تؤدي المواد المسكرة والمخدرة إلى تدمير القدرات العقلية والمعرفية، وتُضعف آليات الضبط الذاتي، مما يجعل المدمن أكثر انفعالية وأقل إدراكاً لعواقب أفعاله، فيستبيح التطاول على أصوله.

3.6. وسائل الإعلام: تلعب المحتويات الإعلامية المليئة بالعنف دوراً في النمذجة السلوكية للنشئ، مما يفرض على الأسرة مسؤولية الرقابة الصارمة لمنع الاستيعاب الداخلي لهذه الأنماط العدوانية .

4.6. ضعف المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين: يفتقر الآباء غير المتعلمين إلى الأدوات التربوية والمعرفة بعلم النفس التنموي، مما يجعلهم عاجزين عن التعامل مع مراحل المراهقة بعقلانية، فيلجؤون للقسوة أو يفشلون في تكريس احترامهم.

5.6. العولمة: عملت العولمة بوصفها آلية ثقافية على تقويض الروابط المجتمعية العربية، وبالتالي هشاشة البنية الأسرية وتفككها، مما يفسح المجال لظهور سلوكيات شاذة كالعنف تجاه الآباء.

6.6. الأسباب الوراثية: ترى بعض المدارس الإجرامية (كما أشار لومبروزو) أن هناك استعدادات فطرية للإجرام تنتقل عبر الجينات، مما يجعل التاريخ الإجرامي للعائلة عاملاً مساهماً في سلوك العنف ضد الأصول.

7.6. الأسباب النفسية: تتداخل عدة الاضطرابات في هذا السياق، كالاكتئاب الذي يورث الرغبة في التدمير، والإحباط الناتج عن إحباط المطالب، والوسواس القهري الذي يستنزف القدرات العقلية للفرد.

8.6. الأسباب البيولوجية: أي خلل عضوي يؤثر على النشاط المعرفي والانفعالي قد يدفع الفرد لتفريغ شحنة هيجانه بشكل عشوائي، والذي قد يطال أقرب الناس إليه وهم والداه.

7. أهم أشكال وأعراض العنف الممارس ضد الأصول :

1.7. العنف الجسدي: يتراوح بين الضرب والإيذاء البدني المباشر(عباس ابو شامة عبد المحمود محمد الأمين البشري، 2005، صفحة 98)، ويستهدف غالباً الأصول في حالات الضعف أو الإعاقة، ورغم وضوحه إلا أنه يندر الإبلاغ عنه خجلاً من الفضيحة .

2.7. العنف النفسي والمعنوي: يتجسد في التحقير والتهديد العاطفي والتجاهل المتعمد، وما يترتب عليه من شعور الضحية بالدونية والاكتئاب.

3.7. العنف الاقتصادي: يتمثل في الاستحواذ غير المشروع على موارد الأصول المالية كالمعاشات، أو إجبارهم على التنازل عن ممتلكاتهم طمعاً في الإرث.

4.7. الإهمال: يتمثل في التقصير المتعمد في توفير المتطلبات الحيوية من تغذية ورعاية صحية، ويعد من أكثر الأشكال انتشاراً بسبب الجهل أو العجز .

5.7. العزلة الاجتماعية: سلب الأصول حقهم في التواصل المجتمعي أو عزلهم عن المحيط الأسري، مما يضاعف من معاناتهم النفسية.

6.7. العنف الرمزي أو الثقافي: ينطوي على إعادة إنتاج خطاب يُقصي كبار السن (عدنان الدوري، د.س، صفحة 52) وينظر لهم كعبء بدلاً من كونهم رأس مال رمزي وثقافي.

8. أهم الجرائم المرتكبة ضد الأصول:

قال تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» (سورة الاسراء الآية 23).

لقد جاءت التشريعات السماوية لتؤسس لمنظومة متينة من التكافل العائلي. ورغم أن الأبناء يُعتبرون زينة الحياة الدنيا، إلا أن انفراط عقد المودة قد يحول هذه العلاقة إلى صراع يصل في حالاته المتطرفة إلى التخلص من الأصول بالقتل أو الإيذاء .

1.8. جريمة قتل الأصول: تتمثل في إزهاق روح الأب أو الأم أو الجد على يد الأبناء أو الأحفاد. وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على تشديد العقوبة في هذا النوع تحديداً، لكونه يمثل نكراناً جذرياً لأواصر الدم وتمرداً مطلقاً على الفطرة الإنسانية.

2.8. جريمة التسبب في المرض أو العجز: يُعد إلحاق الضرر الصحي المتعمد بالأصول ضربة قاضية للبنية الأخلاقية للأسرة، ويستوجب تشدداً في الجزاء نظراً لاختراقه لروابط التضامن الطبيعية.

3.8. جريمة الاعتداء بالضرب والجرح: تتراوح هذه الجريمة بين إحداث إصابات متعمدة تختلف درجة تجريمها وعقوبتها تبعاً لخطورة الاعتداء الواقع من الابن على والديه أو أجداده.

4.8. جريمة السرقة للأصول: ورغم أن القانون الجزائري يعفي الأبناء من المساءلة الجزائية في حال سرقة أموال آبائهم (أحمد عباس، 2003، صفحة 101)، إلا أن الوصف القانوني يبقى قائماً، ويحق للضحية المطالبة بتعويضات مدنية عن الأضرار المادية.

5.8. جريمة سب الأصول: تتمثل في إطلاق ألفاظ مشينة أو التلميح بما يمس بشرف الأصل وكرامته، وهي جريمة يعاقب عليها القانون بصرامة لما تمثله من مساس مباشر بالمكانة الاعتبارية والرابطة الأخلاقية.

9. أساليب الوقاية من جريمة العنف ضد الأصول:

1.9. على مستوى السياسة العامة للدولة: يجب التحول من المقاربة العلاجية إلى الوقائية عبر استباق الجريمة. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية توفير مقومات الحياة الكريمة كالتعليم والصحة وتوفير فرص العمل، فهذه العوامل تُعد أدوات فعالة لمنع الانزلاق نحو الإجرام قبل حدوثه.

2.9. التربية الدينية: تُمثل التنشئة الإيمانية درعاً أخلاقياً يتجاوز في فعاليته الرقابة القانونية؛ إذ أنها تُنشئ رقابة ذاتية داخلية تمنع الفرد من الانحراف حتى في حال غياب الرقيب الخارجي، وتدفعه نحو فعل الخير بمحض إرادته.

3.9. مكافحة البطالة: استناداً إلى كون البطالة دافعاً إجرامياً رئيسياً(محمود نجيب حسين، 1966، صفحة 349)، فإن سياسات الإدماج المهني وتوفير فرص الشغل تشكل استراتيجية مجتمعية لامركزية لامتصاص الطاقات الشبابية وحماية الأسر من الفقر المدقع .

4.9. الرعاية الاجتماعية والصحية: يجب التدخل المبكر لإنقاذ الفئات الهشة (كالمشردين والمرضى النفسيين) عبر إدماجهم في مراكز الرعاية، بدلاً من تركهم عرضة للانحراف ثم معالجتهم بعد ارتكاب الجريمة.

5.9. الوقاية على مستوى التشريع: ينبغي أن يكون التشريع استباقياً (عبد القادر القهوجي، 2002، صفحة 25)، من خلال تجريم المقدمات التي تقود إلى العنف (مقابل فكرة سد الذرائع)، مع إجراء دراسات متأنية لتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وعدم المساس بالحريات الفردية .

6.9. الوقاية على مستوى القضاء والتنفيذ: يتوجب على القضاء التخلي عن النظرات العاطفية المتطرفة واعتماد نظرة موضوعية تُجرم الفعل دون المبالغة في العقوبة، بينما يجب على المؤسسات العقابية أن تضمن تطبيق العقوبة بصرامة دون إفراط في الميوعة داخل السجون لضمان تحقيق الردع.

10. خاتمة:

تُمثل ظاهرة اعتداء الفروع على الأصول في السياق الجزائري انعكاساً صادماً لعمق التحولات البنيوية والقيمية التي طالت المنظومة الأسرية، إنها ليست مجرد أفعال فردية طارئة، بل هي تجسيد لأزمة ثقة وهوية تتجلى في تآكل الهيبة التقليدية للآباء الذين فقدوا دورهم بوصفهم مرجعية أخلاقية ومعرفية.

الأسرة الجزائرية، التي اتسمت تاريخياً بتماسكها وتكافلها بين أجيالها، قد تهتكت شبكتها الاجتماعية بفعل عوامل التحديث والنزعة الفردية المتصاعدة، مما أفرز بيئة خصبة لنمو ممارسات العنف المادي والرمزي ضد الكبار، وتكشف هذه الظاهرة عن خلل هيكلي في آليات الضبط الاجتماعي، حيث لم يعد النسق القيمي القديم قادراً على حماية الأصول، في حين لم تتشكل بدائل حديثة كافية لتأطير العلاقة بين الأجيال، إن استمرار هذا النزاع يهدد بأبعاد خطيرة تتجاوز حدود الخلية الأسرية لتمس استقرار المجتمع برمته، مما يفرض إعادة التفكير جذرياً في سبل إعادة إنتاج منظومة قيمية توازن بين متطلبات العصر واحترام الموروث، وتضمن إعادة الاعتبار للأصول داخل النسيج الاجتماعي.

توصيات:

- إصلاح المنظومة التربوية: تستوجب الضرورة دمج مفاهيم التكافل بين الأجيال واحترام الكبار ضمن المناهج التعليمية في مراحل مبكرة.
- دور المؤسسة الأكاديمية: تحفيز البحوث الميدانية والسوسيولوجية لفهم ديناميكيات العنف الأسري وتقديم رؤى علمية للمشرع.
- التوظيف الإعلامي: توجيه الخطاب الإعلامي لنشر ثقافة تقدير كبار السن وفضح الممارسات التعسفية ضدهم.
- التشديد القانوني: ضمان التطبيق الحازم للتشريعات الخاصة بحماية الأصول من أي شكل من أشكال الانتهاك.
- تفعيل المجتمع المدني: تمكين الجمعيات المتخصصة من لعب دور الوساطة وتوفير مساحات الحوار لتقليص الهوة بين الأجيال.
- التدخل النفسي المبكر: إنشاء وحدات استشارية متخصصة لتقديم الدعم للأسر لمعالجة بوادر الصراع قبل تفاقمها.
- الاستناد للمرجعية الدينية: إعادة إنتاج الخطاب الديني لتأكيد القيم الأخلاقية المتعلقة ببر الوالدين بما يتناسب مع المعطيات الراهنة.
- سياسات الحماية الاجتماعية: تصميم شبكات أمان اجتماعي وصحي لكبار السن تقلل من اعتمادهم الكلي على أبنائهم وتحميهم من الاستغلال المادي.
- آليات الرصد والمتابعة: وضع أنظمة إحصائية دورية لقياس حجم الظاهرة وتقييم فاعلية السياسات المعتمدة لمكافحتها.

5. المراجع:

1. الكتب:

1-أحمد أوزي، (2014)، سيكولوجية العنف، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة.

2- جمال معتوق، (2011)، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، الجزائر، دار بن مرابط .

3-جمال معتوق، (2008)، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، الجزائر، دار بن مرابط .

4-رشاد علي عبد العزيز موسى وزينب بنت محمد زين العابث، (2009)، سيكولوجية العنف ضد الأطفال، مصر، عالم الكتب .

5-عادي سليمان العبيدي، (2015)، القوة في العلاقات الدولية، لبنان، دار المنهل اللبناني.
6- عاطف عدلي العبد عبيد، (1999)، مدخل الى الاتصال والرأي العام الأسس النظرية والإسهامات العربية، ط01، الكويت، دار السلام.
7-عباس ابو شامة عبد المحمود محمد الأمين البشري، (2005)، العنف الأسري في ظل العولمة، ط01، السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
8- عبد القادر القهوجي، (2002)، أصول علم الإجرام و العقاب، ط01، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية .
9-عدنان الدوري، (د.س)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الانحرافي، ط01، الكويت، منشورات دار السلاسل .
10-عزت سيد إسماعيل، (1988)، سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف، ط01، الكويت، دار السلام .
11-غادة شحاتة، (2012)، ثقافة العنف بالمناطق العشوائية، مصر، دار الفكر العربي .
12-فتوح عبد الله الشاذلي، (2002)، علم الإجرام العام، ط01، مصر، دار المطبوعات الجامعية .
13-فريق من الاختصاصين، (1993)، المجتمع والعنف، ترجمة: إلياس زحلاوي، ط03، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات.
14- محمود نجيب حسين، (1966)، علم العقاب، ط01، بيروت، دار النهضة العربية .

2. الرسائل والأطروحات:

15-علي بن عبد الرحمان الشهري، (2003)، العنف في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلاب، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربية للعلوم الأمنية، السعودية.